فعالية الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية في مواجهة الكوارث في الجزائر" حالة كوفيد 19 أنموذجا "

The effectiveness of the e-administration at the level of egional Bodies in facing addressing disasters in Algeria "The case of COVID-19 "

***د. جديد حنان، أستاذ محاضر"ب"**

جامعة غرداية

djedid.hanane@univ-ghardaia.dz

تاريخ الارسال: 2021/01/17	تاريخ القبول : 2022/04/27	تاريخ النشر: 2022/06/10

ملخص:

إن انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) جعل جميع الدول تسعى جاهدة لاتخاذ تدابير من شأنها الحد من إنتشار هذا الفيروس، والجزائر بدورها ومن خلال مؤسساتها حاولت اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية لمكافحة هذا الفيروس، وأهم هذه التدابير الوقائية هي فرض التباعد الاجتماعي، والذي لا يمكن تطبيقه في ظل الإدارة التقليدية، وبما أن الجزائر اتجهت سياستها إلى عصرنة الإدارة من خلال الإدارة الإلكترونية وتعميمها على جميع القطاعات وأهم هذه القطاعات الولاية والبلدية التي تعتبر الجهات اللامركزية المسؤولة عن التنمية، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية في مكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19).

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الجماعات الإقليمية، فيروس كورونا (كوفيد 19)

Abstract:

The spread of the Coronavirus (*Covid 19*) has made all countries striving to take measures to limit the spread of the virus. Algeria was no exception, through its institutions the Algerian government has tried to take a set of preventive measures to combat the virus, one the most important of these measures was enforcing social distancing, which cannot be conducted under traditional administration. Since Algeria has tended to modernize its administration through electronic administration and its generalization to all sectors. Some of the most

***المؤلف المرسل:** جديد حنان

important sectors are the provinces and the municipalities, which are the decentralized bodies responsible for development. This study aims to explore the extent of the effectiveness of electronic administration at the level of regional bodies in combating Coronavirus (Covid 19).

Key Words: E-Administration, Regional bodies, Coronavirus (Covid 19).

مقدمة:

عرف العالم مؤخرا وباء عالمي هدّد الصحة العامة ولم تسلم منه مختلف الدول نظرا لانتشاره السريع وتنقله بين البشر، بحيث حاولت مختلف الدول تسخير جميع مجهوداتها من أجل محاربة هذا الوباء المتمثل في فيروس كورونا (كوفيد 19)، والجزائر من بين الدول التي حاولت جاهدة التصدي لهذا الوباء من خلال تفعيل مجموعة من الآليات للحد من انتشاره وحماية الصحة العامة قدر المستطاع.

تعتبر الجماعات الإقليمية تجسيدا للامركزية الإدارية، وقد عرفت بروزا هاما في ظل هذه الجائحة التي فرضت مجموعة من تدابير الضبط الإداري التي تقيد من الحريات الأساسية التي يتمتع بها الفرد، فحماية الصحة العامة والامن العام من العناصر المكونة للنظام العام والتي تسعى الجماعات الاقليمية للحفاظ عليها، وهو ما جعل العبء يقع عليها في تسيير هذه الأزمة، وبما أن الجزائر كرست جهودها للاتجاه إلى تعميم تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مختلف القطاعات، والتي دعت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى ضرورة تطبيق هذه الآليات على مستوى مختلف المؤسسات العمومية والإدارية بصفة خاصة نظرا لما تعرفه هذه التكنولوجيات من سرعة وتسهيل في الخدمات التي تقدم للفرد والتي تسعى الجماعات الإقليمية إلى تحسينها كانت الإدارة الإلكترونية من بين المشاريع التي سعت الجزائر إلى تحقيقيها على أرض الواقع باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتغيير تعاملاتها التقليدية التي تتسم بالصعوبة والتعقيد وتأخير مصالح الأفراد بالمعاملات الحديثة التي فرضتها الساحة الدولية وهذا دفعا للتنمية المستدامة، بحيث أن تجارب الدول أثبتت فعالية الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمات المحلية، وهو فعلا ما تجسد في الواقع بحيث أصبح المواطن يلمس هذا التحسن في أداء الإدارة المحلية.

ونظرا لاتجاه سياسة الدولة إلى تطبيق المعاملات الإلكترونية على جميع الإدارات من بينها الإدارة المحلية، ومرور الدولة بوباء عالمي هدد الصحة العامة التي تسعى الجماعات الإقليمية

إلى حمايتها، هدف هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية في حماية الصحة العامة ومواجهة الازمات للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع، فهذه الدراسة ستفتح آفاق للبحث في سبل جديدة للتعامل مع الكوارث والأزمات في حين كانت هذه الآليات التي جسدتها الدولة لم تثبت فعاليتها في مواجهة الأزمات، من هنا تبرز لنا الإشكالية والأسئلة الفرعية التالية:

كيف ساهمت تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية في مواجهة فيروس كوفيد 19؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم الإدارة الإلكترونية؟
- كيف فعّلت الجماعات الإقليمية الإدارة الإلكترونية لمواجهة جائحة كورنا؟
- ما هي التدابير التي اتخذتها الجماعات الإقليمية لمكافحة فيروس كورونا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم دراسة هذا الموضوع باتباع المنهج الوصفي وذلك من خلال وصف الأفكار وعرضها، وكذلك المنهج التحليلي وذلك بتحليل المواد القانونية والمعلومات الصادرة في هذا الإطار للتوصل إلى استنتاجات ونتائج هامة نجيب بها في النهاية على الإشكالية المطروحة، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى:

المبحث الأول: تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية

المبحث الثاني: مساهمة الإدارة الإلكترونية في مواجهة وباء كوفيد 19 من خلال التدابير الوقائية التي فرضتها الجماعات الإقليمية

المبحث الأول: تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية

تعتبر الإدارة الإلكترونية المدرسة الأحدث في الفكر الاداري التي تقوم على استخدام الانترنت وشبكات الاتصال في انجاز وظائف الادارة العامة وفي انجاز وظائف إدارة الاعمال، ومن خلال هذا المحور سنتعرف على الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها على مستوى الجماعات الإقليمية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية

ان التطورات التي عرفها العالم مؤخرا فرضت على جميع الدول الاستغناء عن الطريقة التقليدية في المعاملات وتحويلها إلى طريقة إلكترونية حديثة بسبب المميزات التي

تتميز بها هذه الوسائل من بيها السرعة والسهولة في تأدية الخدمات وهو ما تسعى الإدارة الحديثة لتحقيقها.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية

تعددت التعاريف المتعلقة بالإدارة الإلكترونية وسنذكر أهم هذه التعاريف، بحث يمكن أن نعرفها من خلال البنك الدولي بأنها: " مصطلح حديث يشير إلى اكتشاف طرق ووسائل جديدة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومسائلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال."[1]

وتعرف أيضا بأنها: " تنفيذ كل الأعمال والمعلومات التي تتم بين طرفين أو أكثر سواء من الأفراد أو المنظمات من خلال استخدام شبكات الاتصالات الإلكترونية."[2]

وتعرف بأنها: " العملية الإدارية القائمة على الإمكانات المتميزة للأنترنت وشبكات الاتصال من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة على المواد والقدرات الجوهرية للإدارة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الإدارة."[3]

من خلال هذه التعريفات يمكن أن نقول بان الإدارة الإلكترونية هي عبارة عن تبادل للمعلومات بالوسائل الحديثة دون الحاجة لاستعمال الورق بحيث تتم جميع المعاملات بواسطة التقنيات الحديثة كالبريد الإلكتروني والاعلانات والتسجيلات الإلكترونية.

الفرع الثاني : خصائص الإدارة الإلكترونية

تتميز الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص تجعلها تختلف عن الإدارة التقليدية وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: تبسيط الإجراءات وزيادة الاتقان: اعتماد الإدارة الإلكترونية يساعد في التخلص من تعقيد الإجراءات التي تعاني منها الإدارة الإلكترونية، فهي تقوم على إجراءات سهلة وبسيطة تتميز بالمعاملة المتقنة والفورية لطلبات المرتفقين وتقوم على الدقة والوضوح التي تسمح في حالة الخطأ بالتصحيح الفوري دون الحاجة إلى مواجهة الطرق التقليدية المعقدة.[4]

ثانيا: إدارة بلا مكان ولا زمان: يقصد بذلك أن الإدارة الإلكترونية تقوم على العمل عن بعد وعقد المؤتمرات بواسطة الانترنت والهاتف النقال، كذلك هي متاحة 24 /24 ساعة يعني في كامل اليوم يمكن التعامل مع هذه الإدارة بعمس التقليدية التي تعمل بأوقات وتواريخ محددة.

ثالثا: تحقيق الشفافية الإدارية: الإنتقال إلى الصورة الإلكترونية من الإدارة يحقق الشفافية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها فيمكن لكل الأفراد الوصول للمعلومات والبيانات والإطلاع

عليها، وبالتالي ننتقل مباشرة إلى الرقابة الإدارية الإلكترونية والتي تضمن المحاسبة الفعالة والدورية على كل ما يقدم من خدمات إدارية.[5]

رابعا: إدارة بلا تنظيمات جامدة: تعمل هذه الإدارة من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات التي تعتمد على صناعة المعرفة.[6]

خامسا: إدارة خالية من المعاملات الورقية: تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها إدارة بلا ورق لكونها تقوم على مجموعة من الأساسيات الإلكترونية، وإن استعمل الورق فإنه لا يستخدم بكثرة لوجود أرشيف إلكتروني، أي أن المنظمات والهيئات الإدارية الإلكترونية تعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات الإلكترونية البعيدة عن الروتين الإداري التقليدي.[7]

المطلب الثاني : تفعيل الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة الإقليمية

بدأ تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الإدارة المركزية بمرحلة أولية لها اتصال مباشر بالمواطن وهي الوثائق الخاصة والاعتيادية التي يسعى المواطن لاستخراجها وذلك برقمنتها لينتقل فيما بعد إلى تأطيرها القانوني، فقد تم استحداث نظم تقنية تواكب التطورات الحاصلة في هذا المجال، وقد تم تجسيد تطبيقات الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

الفرع الأول: تحويل جميع المعلومات والمعاملات الإدارية من الصيغة الورقية إلى الصيغة الإلكترونية

بدأت الجزائر فعليا في التنفيذ الفعلي لبرنامج الإدارة الإلكترونية وهذا بتحويل جميع المعلومات المتعلقة بالإدارة إلى معلومات إلكترونية وعرضها عبر البوابات الإلكترونية، بحيث لا يحتاج المواطن إلى التنقل لمعرفة المعلومات المتعلقة بالإدارة بل يمكنه معرفة ذاك من خلال زيارته للبوابات الإلكترونية والحصول على جميع المعلومات التي يريد الحصول عليها، وبالتالي توجد بوابة خاصة بالولاية وأخرى خاصة بالبلدية بإمكان المواطن الولوج إليها والحصول على المعلومات.

الفرع الثاني: التأطير القانوني للمعاملات الإلكترونية

قامت الدولة بسن مجموعة من القوانين الهدف منها الاعتراف بالمعاملات الإلكترونية وتأطيرها بحيث وفي سنة 2005 ومن خلال تعديل القانون المدني[8] المادة 323 بالتحديد تم الاعتراف بالمعاملات الإلكترونية وكذلك من خلال المادة 327 حيث اعترف بالتوقيع الإلكتروني، إضافة إلى صدور القانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين[9]،

ومجموعة من التعديلات التي مست القوانين والتي من شأنها التأكيد والاعتراف بالمعاملات الإلكترونية، وهذا لتأكيد اتجاه سياسة الدولة لعصرنة القطاعات المركزية واللامركزية.

الفرع الثالث: رقمنة البلدية

تعد البلدية القاعدة اللامركزية الأساسية في الدولة فهي تلعب دور كبير في التنمية، وتدخل تحت صلاحياتها الاعمال المدنية التي تتعلق بحياة السكان والمواطنين، لهذا سعت الدولة جاهدة لعصرنتها بحيث قامت البلدية بمسح جميع العقود الواردة في السجلات وتخزينها في سجل داخلي إلكتروني، وقد تم في سنة 2014 وتنفيذا لمخطط عمل الحكومة الهادف إلى تحسين أداء الإدارة العمومية وجعله يتميز بالشفافية والفعالية تمت رقمنة جميع **سجلات الحالة المدنية** على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربط كل البلديات و ملحقاتها الإدارية وكذا البعثات الديبلوماسية و الدوائر القنصلية به. و لقد مكن هذا الإنجاز من[10]:

1. تمكين المواطن من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون أن يتكبد عناء التنقل.
2. تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج بتقديم طلب الحصول على عقد الميلاد الخاص 12خ مباشرة عبر خدمة الأنترنيت والحصول عليه من الممثلية الديبلوماسية أو القنصلية المسجل فيها.
3. خدمات إلكترونية.

وبناء على ذلك أصبحت جميع الوثائق التي تهم المواطن يمكن الحصول عليها بالطريقة الإلكترونية، كما أصبحت هذه الوثائق تتمتع بنفس شروط الصحة التي تتمتع بها الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفق قواعد السلامة والأمن المنصوص عليها في التشريع المعمول به.[11]

الفرع الرابع: الوثائق البيومترية

الوثائق البيومترية هي عبارة عن وثائق إلكترونية تم تجسيدها من قبل الدولة على أرض الواقع وهي نتيجة لاتجاه سياسة الدولة لعصرنة الإدارة وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي:

أولا: بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين: اتجهت البلدية أيضا إلى تنظيم بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين وهما من بين مظاهر تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي تسهل تقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي تم نقلهم من الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل الإلكتروني بحيث يتم تقديم طلبات الحصول عليهم عن طريق الانترنت دون عناء التنقل، وقد

تم إصدار مجموعة من القرارات التي تحدد مواصفات وكيفيات الحصول على جواز السفر الإلكتروني، من بينها القرار المؤرخ في: 26 ديسمبر 2011، والذي يحدد المواصفات التقنية لجواز السفر البيومتري الإلكتروني، و القرار المؤرّخ في 26 ديسمبر سنة 2011 ، يحدد تاريخ بداية تداول جواز السفر الوطني البيومتري الإلكتروني[12]، وبالتالي فمشروع بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين يهدف إلى عصرنة وثائق الهوية والسفر وتعتبر هذه الوثائق مؤمنة بطريقة إلكترونية وتسمح باستعمالها بطريقة مرنة وعصرية.

كما أن وزارة الداخلية وعبر موقعها وضعت إمكانية طلب بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري عن طريق إلكترونيا ويمكن ملء الاستمارة المتعلقة بذلك ومتابعة تطورات العملية عن طريق الانترنت، ويتم إرسال رسالة نصية عبر الهاتف عندما يكون الجواز والبطاقة جاهزا فيتجه المواطن مباشرة للإدارة لاستلامها دون عناء التنقل لعدة مرات للسؤال عن جاهزيتهم.

كما تم إتخاذ مجموعة من الاجراءات اتخذتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية تهدف إلى محاربة البيروقراطية والعراقيل التي تواجه المواطن في الإدارة تصب كلها في تطوير تطبيقات الإدارة الإلكترونية من بينها[13]:

- إعفاء المواطن من تقديم وثائق الحالة المدنية المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.
- إلغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق المسلمة من طرف الإدارات العمومية.
- تمديد صلاحية شهادة الميلاد إلى 10 سنوات بعدما كان سنة واحدة.

ثانيا: رخصة السياقة الإلكترونية: وهي عبارة أن رخصة إدارية تمكن تؤهل صاحبها للسياقة متى كان حائزا عليها، وقد أصبحت هذه الرخصة إلكترونيا ويمكن الحصول عليها بعد اجتياز مسابقة الحصول على رخصة السياقة، ليتم بعدها الحصول عليها.

الفرع الخامس: المعاملات الإلكترونية

من خلال هذا العنصر تتجسد لنا بعض من مظاهر المعاملات الإلكترونية على المستوى المحلي والتي تعتبر من تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

أولا: **التراسل الإلكتروني**: تم تنصيب ملقم خاص بالبريد الإلكتروني يعمل على تزويد الدوائر بخدمات البريد الإلكتروني، حيث يتم إرسال الرسائل الإلكترونية مباشرة إلى الجهات المعنية، وتم فتح بريد إلكتروني لجميع الدوائر وحتى ديوان الوالي، مما يؤدي إلى سهولة التعامل والشفافية[14].

ثانيا: **التسجيل الإلكتروني للحج:** تم البدأ في التسجيل الإلكتروني للحج ابتداء من سنة 2016، وهذا لتخفيف عبء استخراج الوثائق، والوقوف في الطابور لاستكمال إجراءات التسجيل اليدوي، وقد استحسن المواطنون هذه العملية لما كان لها من تخفيف عليهم في عملية التسجيل.

ثالثا: الإعلان الإلكتروني: لقد اعتمدت الجماعة الإقليمية عملية الاعلانات والاشهارات الإلكترونية دون ورق والتي خففت على المواطن بشكل كبير، بحيث يمكن للمواطن أن يطلع على جميع الإعلانات والإشهارات عن طريق الانترنت ونشر الإدارة لإعلاناتها عن طريق المواقع المخصصة لذلك، وبالتالي لا يتنقل المواطن للإدارة من أجل قراءة إعلان ما ويتفادى كذلك الطابورات والازدحام التي تنشء عن هذه العمليات وحتى القوائم المتعلقة بالسكنات والمنح الاجتماعية يتم نشرها على الانترنت.

المبحث الثاني: مساهمة الإدارة الإلكترونية في مواجهة وباء كوفيد 19 من خلال التدابير الوقائية التي فرضتها الجماعات الإقليمية

بعدما تعرفنا على مفهوم الإدارة الإلكترونية والتطبيقات الواقعية لها على مستوى الجماعات الإقليمية، نتعرف الآن على أهم التدابير التي اتخذتها الجماعات الإقليمية لمحاربة فيروس كوفيد 19، والتي تسعى إلى غاية اليوم لمحاربته باعتبار أن الصحة العامة هي مظهر من مظاهر النظام العام والتي تسعى الجماعات الإقليمية لحفظها، ومدى مساهمة الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية في مكافخة فيروس كورونا.

المطلب الأول: التدابير الوقائية لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19)

لقد فرضت الحالة الوبائية التي مرت عليها الدولة ضرورة وضع تدابير وقائية من شأنها الحد من انتشار فيروس كورونا، وقبل أن نتعرف على هذه التدابير ينبغي أولا أن نتعرف على السلطات المحلية المكلفة بفرض هذه التدابير.

الفرع الأول: السلطات المحلية المختصة بفرض تدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19)

تتمثل السلطات المحلية المختصة في فرض التدابير الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) في سلطات الضبط المحلي وهي كل من الوالي ورئيس المجلس البلدي الذي خولهم القانون صراحة هذه المهمة.

أولا: الوالي: منح القانون للوالي صلاحية ضبط النظام العام على مستوى الولاية التي ينتمي إليها هذا في الحالات العادية، وتتمثل أسس النظام العام التي يجب على الولاية الحفاظ عليها في الصحة العامة والأمن العام والسكينة العامة، وهذا طبقا للمادة 114 من قانون الولاية[15]، وقد تم منحه صلاحيات جديدة أثناء انتشار هذا الوباء باعتبار أن الصلاحيات المخولة له غير كافية، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته[16]، ومن بين هذه التدابير التي منحت له:

- تنظيم نقل الأشخاص من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على النشاطات الحيوية.
- غلق محلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعروض والمطاعم عبر تراب الولاية أو جزء منه.

ثانيا: اللجنة الولائية المكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) وكافحته: بعدما تم منح الوالي مجموعة من الصلاحيات لاتخاذ التدابير الوقائية والضرورية للحد من انتشار فيروس كورونا جاء المرسوم التنفيذي 20-70، المتعلق بتحديد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته[17]، ليمنح هذه الصلاحيات للجنة الولائية المكلفة بتنسيق النشاط القطاعي للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) بموجب المادة السابعة منه، والتي يترأسها والي الولاية المختص إقليميا إضافة إلى:

ممثلي مصالح الأمن؛

النائب العام؛

رئيس المجلس الشعبي الولائي؛

رئيس المجلس الشعبي البلدي لمقر الولاية.

ثالثا: المصالح المختصة للصحة: تقرر المصالح المختصة بالصحة العمومية إجراءات الوقاية الصحية التي تراها ضرورية للحد من انتشار الفيروس، وهذه التدابير تلزم جميع القطاعات المستثناة من الغلق أو توقيف النشاط، وكذلك الإدارات والمؤسسات التي تبقي على جزء من المستخدمين وتعفي الجزء الآخر[18] وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 20-70، السابق الذكر.

رابعا: رئيس المجلس الشعبي البلدي: يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي بموجب المادة 94 من القانون رقم 11-10 المتعلق بالبلدية19باتخاذ كافة التدابير والاحتياطات الضرورية

لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها، ورئيس المجلس الشعبي البلدي مكلف أيضا بالسهر على الحفاظ على النظام العام والصحة العامة في الولاية.

الفرع الثاني: التدابير الوقائية المتخذة من قبل الجماعات الإقليمية لمكافحة فيروس كورنا

لقد فرضت الوضعية الوبائية التي عرفتها الدولة مؤخرا ضرورة وضع تدابير من شأنها الحد من انتشار الفيروس وهذا حفاظا على الصحة العامة للأفراد وسنحاول ذكر أهم التدابير التي اتخذتها الدولة ممثلة في إدارتها المحلية وتتمثل فيما يلي:

أولا: تدابير التباعد الاجتماعي

يعد التباعد الاجتماعي إجراء احترازي يقصد به الابتعاد عن التجمعات البشرية بشكل عام، والالتزام بترك مسافة أو مساحة وقائية بين الأشخاص للمساعدة على إبطاء انتشار الوباء وتجنب أو التقليل من فرص انتقال العدوى، من خلال البقاء والعمل من المنزل إن أمكن ذلك والابتعاد التام عن أماكن الاكتظاظ بالناس مثل المواصلات العامة والحفلات والمقاهي والمطاعم والمدارس وغيرها من أماكن الخدمات العامة، وبطبيعة الحال يُمنع أي اتصال جسمي بين الأشخاص وخاصة مع من تظهر عليهم أعراض الإصابة بالفيروس[20].

وللتباعد الاجتماعي أهمية كبيرة خصوصا في ظل عدم وجود لقاح أو دواء للفيروس، وقد تبنت غالبية الدول هذه السياسة بالرغم من تأثيرها السلبي على الوضعية الاقتصادية للدول، وتهدف تدابير التباعد الاجتماعي للوقاية والحد من انتشار الفيروس " فالوقاية خير من العلاج" خصوصا أن هذا الفيروس عرف بانتشاره السريع بين الأفراد في حالة الاحتكاك المباشر فيما بينهم، وقد أكدت المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 20-69 على ان هذا المرسوم يهدف إلى : " تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته.

تهدف هذه التدابير للحد بصفة استثنائية من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل."[21]، وتم تجسيد هذه التدابير من خلال تفعيل آليات تمثلت فيما يلي:

1. **تعليق نشاطات نقل الأشخاص**: قد نصت المادة 03 من المرسوم التنفيذي 20-69 على ضرورة تعليق نشاطات نقل الأشخاص وعليه توقفت الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين، وجميع وسائل النقل الأخرى (الحضري، السكك الحديدية،

المترو، الترامواي ..الخ)، غير أنه تم استثناء نشاط نقل المستخدمين وهذا حفاظا على سيرورة المرافق العامة.

2. **غلق بعض النشاطات التجارية**: وهذا تفاديا للاكتظاظ بحيث تم غلق مجموعة من النشاطات والتي يقصدها المواطنون بشكل كبير، من بينها محلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاءات الترفيه، ووضع إمكانية توسيع إجراء الغلق إلى أنشطة ومدن أخرى في حال استلزم الأمر ذلك[22]، وهو بالفعل ما تم القيام به بعد صدور المرسوم 20-70 ليمتد الغلق إلى جميع الأنشطة باستثناء تلك التي تضمن تموين السكان بالتموين، كالمواد الغذائية والمخابز ومحلات البقالة والخضر والفواكه، إضافة إلى الصيانة والتنظيف، والمواد الصيدلانية والشبه صيدلانية[23].
3. **العطل الاستثنائية**: من بين الإجراءات التي قام بها المشرع في إطار التباعد الإجتماعي هو منح العطل الاستثنائية، فقد تم إحالة 50 % على الأقل من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية، وقد تم منح الأولوية في العطل الاستثنائية للنساء الحوامل والمتكفلات بتربية أولادهن الصغار، وكذلك الأشخاص المصابين بأمراض مزنة والذين يعانون من هشاشة صحية[24]، وتم استثناء بعض المؤسسات من إحالتهم على العطل الاستثنائية كالأمن، وموظفي الصحة.
4. **اشتراط التباعد الاجتماعي في المؤسسات والنشاطات الغير معنية بالحجر**: تم فرض التباعد الاجتماعي الأمني بمتر واحد على الأقل بين شخصين، وعليه فإن أي إدارة تستقبل المواطنين مجبرة على اتباع هذه الإجراءات، وإن استدعت الضرورة الاستعانة بالقوة العمومية، ويسهر على تطبيق هذه الإجراءات كل المعنين بذلك[25].

ثانيا: الحجر الصحي و المنزلي

يعد الحجر الصحي إجراء احترازي يسمح بالسيطرة نسبيا على العدوى، وبالتالي تجنب انتشارها إلى الآخرين، خاصة وأن هناك حالات مصابة بالفيروس لكنها لا تظهر عليها حالات المرض، فهو من أهم التدابير الاحتياطية المتخذة في مجال الصحة العمومية[26]، وقد تم تطبيق هذا الإجراء بالنسبة للأشخاص المشتبه في إصابتهم أو الأشخاص المصابين بحيث تولى لهم عناية صحية بشرط منعهم من التنقل خارج المكان المخصص لهم وهذا تفاديا لانتشار العدوى.

أما الحجر المنزلي فهو يشمل جميع الأشخاص دون استثناء حتى ولو لم يكونوا مرضى، وقد تم تطبيق هذا الإجراء من خلال المادة 09 و10 من المرسوم 20-70 السابق الذكر وتم إخضاع ولاية البليدة للحجر الكلي لمدة 10 أيام، وحجر جزئي على ولاية الجزائر من الساعة السابعة مساءا إلى غاية السابعة صباحا من اليوم الموالي، ليمتد هذا الإجراء إلى كامل الولايات عند الضرورة، وهو بالفعل ما قامت به الدولة بعد التطورات الحاصلة على المستوى الصحي لجميع الولايات.

ثالثا: العمل عن بعد

من بن الاجراءات الوقائية والمتخذة كذلك من قبل الجهات المسؤولة تم اتخاذ إجراء يتمثل في تشجيع العمل عن بعد وباستعمال الوسائل التكنولوجية، وقد نص المشرع على ذلك صراحة من خلال المادة 09 من المرسوم التنفيذي 20-69 والتي جاءت كما يلي: "يمكن أن تتخذ المؤسسات والإدارات العمومية كل إجراء يشجع العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها."، وهو بالفعل ما تم تطبيقه على مستوى الإدارات بحيث تم التعامل بالوسائل الإلكترونية والعمل بها للمحافظة على سيرورة المرافق، بل حتى الاجتماعات أصبحت تعقد عن بعد.

المطلب الثاني: مشاركة الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية في مواجهة وباء كوفيد 19

بعدما تعرفنا على الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها على مستوى الإدارة المحلية والتدابير الوقائية التي اتخذتها السلطات المركزية واللامركزية من أجل الحد من انتشار وباء كورونا، الذي شكل خطرا كبيرا على حياة الأفراد والمواطنين، كما أن التدابير الوقائية مست بالعجلة الاقتصادية وشلت مجموعة من القطاعات في الدولة، لكن الحاجة إلى هذه التدابير دفع الدولة إلى حفظ النفس البشرية حتى لا تدخل الجزائر في انزلاقات خطيرة مثل ما حدث في بعض الدول الأوروبية، من خلال هذا المحور سنتعرف على كيفية مساهمة الإدارة الإلكترونية في مواجهة وباء كوفيد 19.

إن من أهم التدابير التي فرضتها جائحة كورونا هي التباعد الإجتماعي، فوباء كورونا والذي ظهر في مدينة "ووهان" الصينية أواخر سنة 2019، والذي أطلق عليه في البداية فيروس كورونا المستجد ثم تغيرت التسمية إلى (كوفيد 19) وهو الاسم المعتمد رسميا من قبل منظمة الصحة العالمية بتاريخ 11 فيفري 2020، هو مرض يرتبط بعائلة الفيروسات كورونا،

والذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارز) وبعض أنواع الزكام العادي[27]، وبما أن هذا المرض يصيب الجهاز التنفسي فالعدوى تنتقل عن طرق الهواء أو الاحتكاك المباشر للأشخاص مع بعضهم، لهذا كان الحل هو فرض تدابير التباعد الاجتماعي في ظل عدم وجود لقاح أو دواء له، لكن هذه التدابير كانت لها آثار سلبية على الفرد والدولة بصفة عامة، من هنا كانت الحاجة إلى استعمال تطبيقات الإدارة الإلكترونية لتسهيلها العمل عن بعد والتي تسعى الجماعات الإقليمية إلى تحقيقه في ظل أزمة كورونا، وهنا سنتعرف على كيف ساهمت الإدارة الإلكترونية في مكافحة فيروس كورونا على مستوى الجماعات الإقليمية.

الفرع الأول: إدارة النشاطات وسير الأعمال عن طرق الوسائل الإلكترونية

سهلت الإدارة الإلكترونية من إدارة النشاطات وسير الأعمال بواسطة الوسائل الإلكترونية سواء من الجهة المركزية والإدارات اللامركزية أو الإدارات المحلية فيما بينها، بحيث يمكن متابعة النشاطات وسير الأعمال دون عناء التنقل وبصورة تحافظ على التدابير الوقائية المفروضة لمواجهة الفيروس، فأصبحت عملية المتابعة تتم عن طريق المواقع الإلكترونية المخصصة لذلك، أو عن طريق التراسل الإلكتروني ما سهل الكثير من الأعمال خلال هذه الأزمة.

الفرع الثاني: نشر الإعلانات عن طريق الوسائل الإلكترونية

لقد أشرنا سابقا بأن من تطبيقات الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية، هي أن البلدية والولاية أصبحت تقوم بنشر إعلاناتها عن طريق البوابات الإلكترونية، وبما أن تدابير التباعد الاجتماعي جاءت من أجل الحد من اكتظاظ المواطنين واختلاطهم مع بعض، ساهمت عملية الإعلان عن طريق الوسائل الإلكترونية في مواجهة الوباء بحيث أن المواطن يمكنه الحصول على المعلومة دون عناء التنقل والاحتكاك مع الاشخاص حتى يحافظ على عدم انتشار العدوى.

الفرع الثالث: عقد الاجتماعات عن بعد وبواسطة الوسائل التكنولوجية

لقد جاءت التدابير المتخذة لمواجهة فيروس كورونا لتشجع على العمل عن بعد، بعد إحالة مجموعة من الموظفين على العطل الاستثنائية، هذه الوسيلة التي تم تطبيقها على مستوى البلديات والولايات جعلت بإمكان الموظفين والمسؤولين عقد اجتماعاتهم بواسطة

الوسائل الالكترونية دون الحاجة إلى الالتقاء مباشرة ودراسة الأوضاع العملية حتى وإن كان الموظف في عطلة استثنائية، وبهذا فهو يساهم في الحد من انتشار الفيروس.

الفرع الرابع: إمكانية استخراج المواطنين لوثائقهم المتعلقة بالحالة المدنية من المنزل

هذا الاجراء جاء بعد أن تم عصرنة البلدية من خلال الرقمنة التي أشرنا لها سابقا، ومواصلة لهذه الجهود جاء هذا الإجراء الجديد ليسهل على المواطنين استخراج وثائقهم دون الحاجة للتنقل ما يساهم في الحد من إنتشار فيروس كورونا وتحسين خدمات المواطنين بحيث أكد وزير الداخلية والجماعات الإقليمية من أن الخدمة الجديدة التي تندرج في إطار "استكمال الجهود الرامية الى تبسيط الإجراءات الإدارية وعصرنة المرفق العام" ستكون متاحة "طيلة أيام الاسبوع على الموقع الالكتروني للوزارة و ستمكن المواطنين من سحب وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم أو بأحد أقاربهم عن بعد وبصفة أنية".، وستخص المرحلة الأولى من العملية شهادات الميلاد، الزواج وكذا الوفاة، كما أن هذه الوثائق لها نفس القيمة القانونية لتلك المستخرجة من شابيك مصالح البلدية وبالتالي فهي "مؤمنة وغير قابلة للتزوير بفضل التوقيع الالكتروني ورمز الاستجابة السريعة الذي تحمله".[28]

الفرع الخامس: إتاحة إمكانية التراسل الإلكتروني وكتابة الشكاوى

من بين تطبيقات الإدارة الإلكترونية أيضا إمكانية التراسل الإلكتروني عبر البريد المخصص للإدارات العمومية، هذه الإمكانية تمكن المواطنين وحتى الموظفين من إمكانية ارسال استفساراتهم وحتى شكاويهم عن طريق البريد الإلكتروني، كما أن هذه العملية تمكن الموظفين الذين أحيلوا على العطل الاستثنائية من مباشرة أعمالهم من المنزل وإرسالها عن طريق البريد للجهات المسؤولة، وبالتالي هي تساهم في الحفاظ على سيرورة المرفق العمومي إضافة إلى الحد من انتشار الفيروس.

الفرع السادس: وضع طلبات الوثائق الخاصة بالحالة المدنية ومتابعتها عن بعد

من بين مساهمات الإدارة الإلكترونية أيضا في مواجهة الفيروس، ما تم تطبيقه على مستوى الإدارة عن طريق عملية تقديم الطلبات المتعلقة باستخراج الوثائق عن بعد وإمكانية متابعتها مثل طلبات استخراج بطاقات التعريف الوطني، وجواز السفر..الخ، فالأرضية الرقمية الخاصة بهذه الوثائق تفتح المجال أمام المواطنين لوضع طلباتهم عن طريق الانترنت ومتابعتها.

الخاتمة:

إن الظروف الصحية الأخيرة التي شهدها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، والمتمثلة في جائحة كورونا جعلت الجزائر تمر بفترة صعبة، فرضت عليها اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والصحية لمكافحة هذا الوباء، ولما كانت الإدارات الإقليمية مهمتها الحفاظ على النظام العام في الدولة والذي من بين عناصره الصحة العامة، والتي منحت صلاحية حمايتها لكل من الوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي، كان من اللازم اتخاذ تدابير جديدة من شأنها مواكبة التطورات الاستثنائية للوضع الصحي في البلاد.

انطلاقا مما سبق وبناء على اتجاه جهود الدولة إلى عصرنة الإدارة وتطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات المحلية، جاء بحثنا ليبحث في مدى مساهمة هذه الأخيرة في مكافحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، بحيث أننا وصلنا في النهاية إلى أن الإدارة الإلكترونية على مستوى الجماعات الإقليمية أثبتت فعاليتها في مواجهة الفيروس بالرغم من النقائص التي يعرفها الجانب التطبيقي وخرجنا بمجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- التأخر والنقص في تنفيذ مشروع وأهداف الإدارة الإلكترونية ساهم في عرقلة ابراز دور الإدارة الإلكترونية في تحسين الخدمة العمومية، وكذلك مكافحة الأزمات التي تمر عليها الدولة.

- أثبتت الإدارة الإلكترونية فعاليتها على المستوى الإقليمي في مكافحة فيروس كورونا خصوصا بعد التدابير الوقائية التي اتخذتها الجماعات الإقليمية والتي ترتكز على التباعد الاجتماعي.

- بالرغم من فعالية الإدارة الإلكترونية في مواجهة فيروس كورونا إلا أنها تعاني من عدة معوقات على الجانب التطبيقي من بينها نقص الانترنت.

الاقتراحات:

- أزمة كورونا جعلت من الواجب إعادة التفكير في مخطط تسيير الإدارة الإقليمية لنشاطاتها، بحيث يجب الاسراع في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية وليس تحسين الإدارة الكلاسيكية فقط بإدخال البرامج الإلكترونية.

- إعادة النظر في حجم تدفق الانترنت على مستوى الإدارات المحلية ومعالجة الانقطاعات المتكررة.

- منح الجماعات الإقليمية استقلالية أكبر في إدارة وتسير الأزمات فقد أثبتت التجربة أن الجماعات الإقليمية باعتبارها الأقرب للمواطن والأدرى بمشاكله فهي التي صلاحية حل المشاكل والأزمات مع تشديد الرقابة عليها.

الهوامش:

[1] سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحكومة الإلكترونية، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 25.

2 غنيم أحمد محمد، الإدارة الإلكترونية آفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، دون طبعة، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، 2004، ص 31.

3 محمد سمير، الإدارة الإلكترونية، دون طبعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 43.

4 سمية بهلول، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل أداء الجماعات الإقليمية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص الإدارة المحلية، جامعة باتنة 01 الحاج لخضر، 2017-2018، ص 75.

5 المرجع نفسه، ص 76.

6 علي سايح جبور، الإدارة الإلكترونية ودورها في تطوير أداء الجماعات المحلية في ظل تطبيق الحكومة الإلكترونية بالجزائر، مقال منشور في مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، الصادرة عن المركز الجامعي تندوف، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 11.

7 سمية بهلول، المرجع السابق، ص 76.

8 القانون 05-10، المؤرخ في 20 يونيو 2005، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني، ج.ج.ع: 44، الصادرة في: الصادرة في: 26 جويلية 2005.

9 القانون رقم 15-04، المؤرخ في: 01 فيفري 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر.ج.ج.ع: 06، الصادرة في: 10 فيفري 2015.

10 موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، https://www.interieur.gov.dz ، تاريخ الزيارة: 2021/01/11.

11 أنظر المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 15-315، المؤرخ في: 10 ديسمبر 2015، المتعلق ،بإصدار نسخ الحالة المدنية بطريقة إلكترونية، ج.ر.ج.ع: 68، الصادرة في: 27 ديسمبر 2015.

12 قرار منشور على موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المرجع السابق.

13 علي سايح جبور، المرجع السابق، ص 17.

14 عبد المجيد سلامة، تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على الجماعات المحلية، مقال منشور في مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، 2018، ص 70.

15 القانون 12-07 المؤرخ في: 21 فيفري 2012، يتعلق بالولاية، ج.ر.ج.ج.ع: 12، الصادرة في: 29 فيفري 2012.

16 المرسوم التنفيذي رقم 20-69 ، المؤرخ في: 21 مارس 2020،المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته، ج.ر.ج.ج.ع: 15، الصادرة بتاريخ: 21 مارس 2020.

17 المرسوم التنفيذي 20-70، المؤرخ في: 24 مارس 2020، المتعلق بتحديد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19)ومكافحته، ج.رج.ج.ع: 16، الصادرة في: 24 مارس 2020.

18 أحسن غربي، دور تدابير الضبط الإداري في الحد من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19)، مقال منشور على مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد 34، عدد خاص " القانون وجائحة كورونا، جويلية 2020، ص 12.

19 القانون 11-10، المؤرخ في: 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، ج.ر.ج.ج.ع: 37، الصادرة في: 03 يوليو 2011.

20 أنظر موقع: https://arabic.euronews.com/ ، تاريخ الزيارة: 2021/01/15.

21 المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 20-69، المرجع السابق.

22 أنظر المادة 05 من نفس المرسوم.

23 المادة 11 من المرسوم التنفيذي 20-70، المرجع السابق.

24 أنظر المواد 06-08 من المرسوم التنفيذي 20-69، المرجع السابق.

25 المادة 13 من المرسوم التنفيذي 20-70، المرجع السابق.

26 عبد الصديق شيخ، دور الضبط الإداري في الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا، مقال منشور على مجلة حوليات جامعة الجزائر01، المرجع السابق، ص 58.

27 نصر الدين منصر، التصدي للوباء العالمي كورونا (كوفيد 19) من خلال وسائل الضبط الإداري العام في الجزائر، مقال منشور في حوليات جامعة الجزائر 01، المرجع السابق، ص 37.

28 مقال صحفي بعنوان: وزارة الداخلية : إطلاق أرضية رقمية لاستخراج وثائق الحالة المدنية عن بعد، بتاريخ: 2020/12/25، منشور على موقع: https://www.radioalgerie.dz/ .